

Distr.: General  
4 March 2013  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين، لا تزال تتدهور للأسف بسبب الممارسات القمعية العنيفة التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفي أجواء تعكس تصاعد مشاعر اليأس، واصل المئات من الفلسطينيين المشاركة في مظاهرات معادية للاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما احتجاجاً على إيذاء آلاف الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية، ومن ضمن ذلك تعذيب معتقل فلسطيني، هو عرفات جرادات، وقتله مؤخراً، وتضامناً مع السجناء المضربين عن الطعام، وكذلك ضد المستوطنات الإسرائيلية والحدار الإسرائيلي والاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويتسبب قمع إسرائيل العنيف لهذه الاحتجاجات المدنية السلمية في وقوع خسائر واسعة النطاق وتفاقم زعزعة استقرار الوضع القائم.



ففي يوم الجمعة ١ آذار/مارس، نُظمت مظاهرات عديدة، شملت رام الله وبيت لحم والقرى المحيطة بها والخليل وقرية بلعين وقرية النبي صالح وعناتا وسلفيت وأبو ديس والرام ونابلس وحاجز قلنديا الواقع بين رام الله والقدس. وأصيب اثنان من المتظاهرين بجروح بليغة بعد إصابتهما بالرصاص الحي، وهما: محمود عودة، البالغ من العمر ٢٠ عاماً، الذي أصابته قوات الاحتلال الإسرائيلي بعيار ناري في رأسه عند حاجز قلنديا، وجهاد القاضي، وهو صحفي فلسطيني، الذي أصيب بعيار ناري في البطن أثناء تغطيته مظاهرات خارج سجن عوفر بالقرب من رام الله. وأصيب ما لا يقل عن ١٥ متظاهراً فلسطينياً بالرصاص المطاطي بينما عانى أكثر من ٤٠ شخصاً آخرين بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع وأصيب آخرون بعبوات الغاز المسيل للدموع فائقة السرعة وقنابل الصوت في مختلف المظاهرات.

وقد سبقت احتجاجات يوم الجمعة مظاهرات أخرى جرت على مدار الأسبوع وواجهتها إسرائيل أيضاً بالقوة المفرطة. وكان من بينها احتجاجٌ نُظم يوم ٢٥ شباط/فبراير وأصيب خلاله طفلان فلسطينيان، يتراوح عمرهما بين ١٣ و ١٦ عاماً وهما من مخيم عايدة للاجئين قرب بيت لحم، بجروح خطيرة من جراء الذخيرة الحية، واحتجاجات جرت في ٢٨ شباط/فبراير عند حاجز عطارة بالقرب من رام الله وحاجز حوارة بالقرب من نابلس وخارج سجن عوفر، مما أدى إلى إصابة عدة أشخاص بجروح. وفي هذا الصدد، لا بد من التوضيح بأن بعض التقارير كشفت أن قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدمت صبيلاً صغيراً فلسطينياً كدرع بشري عندما تصدت للمحتجين بالقرب من سجن عوفر يوم ١٧ شباط/فبراير.

وبالإضافة إلى العنف المنهجي الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فإن الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون لا تزال مستمرة أيضاً. ومن بين الأحداث التي وقعت مؤخراً ما يلي: ففي ٢٥ شباط/فبراير، تعرضت امرأة فلسطينية في القدس الشرقية لهجوم على يد حشد من المتطرفين، في حادث وثّقه بالكامل بعض الشهود، وفي يوم ٢٨ شباط/فبراير، شن مستوطنون إسرائيليون غارة أخرى، حيث هاجموا مجموعة من الطلاب الفلسطينيين في قرية بورين.

وفي الوقت ذاته، نشير إلى استمرار محنة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ففي حين أن اثنين من الرجال الفلسطينيين المضربين عن الطعام لمدة طويلة، وهما طارق قعدان وعز الدين جعفر، قد أنهيا إضرابهما عن الطعام عقب صدور قرارين يقضيان بعدم تمديد اعتقالهما، واصل سامر العيساوي وأيمن الشراونة إضرابهما عن الطعام احتجاجاً على احتجازهما غير القانوني بدون تهمة. وقد نُقل الرجلان إلى المستشفى يوم

٢٧ شباط/فبراير بسبب تدهور حالتها الصحية. كما أن معتقلا فلسطينياً آخر، هو محمد تاج، الذي تجاوزت مدة إضرابه عن الطعام ٧٠ يوماً، يوجد في حالة صحية حرجة. ونحن نكرّر دعوتنا إلى الاهتمام الدولي بمحنة الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل ونطالب باحترام حقوقهم الإنسانية والإفراج عنهم.

ومن المؤسف أن عدد الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل لا يزال يتزايد. بما أن السلطة القائمة بالاحتلال مستمرة في حملة الاعتقالات التي تشنها، بما في ذلك اعتقال الأطفال والمدنيين الذي يشاركون في الاحتجاجات ضد الاحتلال. ففي يوم واحد، أي ٢٧ شباط/فبراير، أُلقي القبض على ما لا يقل عن ١٧ فلسطينياً في مدن الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وطولكرم. وفي ١ آذار/مارس، أُلقي القبض على العديد من القادة الفلسطينيين الذين ينتمون إلى حركة فتح وتم استجوابهم في القدس الشرقية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، حُكم على فتى فلسطيني يقل عمره عن ١٨ عاماً بالسجن لمدة ١٩ شهراً بسبب رشق بالحجارة زُعم أنه وقع في الخليل. وتؤكد التقارير أن إسرائيل اعتقلت خلال شهر شباط/فبراير وحده ما لا يقل عن ٣٨٢ فلسطينياً، من بينهم ١٠ نساء.

وتؤدي كل هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية إلى تفاقم حدة التوتر وتُلقى بظلال الشك على ما تدعيه إسرائيل من التزام بتحقيق سلام يضع حداً لهذا الاحتلال العسكري البغيض ويكفل العدالة والحرية للشعب الفلسطيني والسلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل. وبينما تستمر إسرائيل في تصرفاتها في تناقض تام مع هذه الأهداف، فإن المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي ومسؤوليات واضحة. لذا يتعين بذل جهود جادة، من قبل مجلس الأمن في المقام الأول، لئلا تصير القضية محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها. ويجب أن يكون الهدف المتوخى فوراً هو تهدئة الوضع الحالي المضطرب والمساعدة على تهيئة المناخ المناسب للمضي قدماً هذا العام في تحقيق حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، قبل أن تدمر السلطة القائمة بالاحتلال مقومات استمرار هذا الحل تدميراً كاملاً.

وتأتي هذه الرسالة متابعاً لـ ٤٥٦ رسالة سابقة وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/583-S/2013/111) تعدُّ سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من أن تُحاسب إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب

هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقةً من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ووثيقةً من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة